

كابيتال انتلجنس' تثبت تصنيف 'بيتك تركيا' للعمليات الأجنبية

أعلنت وكالة كابيتال انتلجنس للتصنيف الائتماني أنها تثبت تصنيف العملات الأجنبية على المدينين الطويل والقصير في بنك بيتك - تركيا عند BB+، على التوالي، مع تحديد الوكالة نظرة مستقبلية مستقرة لهذين التصنيفين.

محمود عيسى

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

أول نمو إيجابي للائتمان الموجه لقطاع الاستثمار منذ الأزمة المالية

قفزة البورصة تفتح شهية البنوك لإقراض شركات الاستثمار

عكس مسار الهبوط منذ 2008.. نوفمبر يكشف نمواً إيجابياً بـ 6.6% ■ خارطة الاستثمارات تتغير في السوق.. تهرب من العقار نحو الأوراق المالية



أول نمو سنوي سلبي للائتمان العقاري بنسبة 2.8%

المحلل المالي

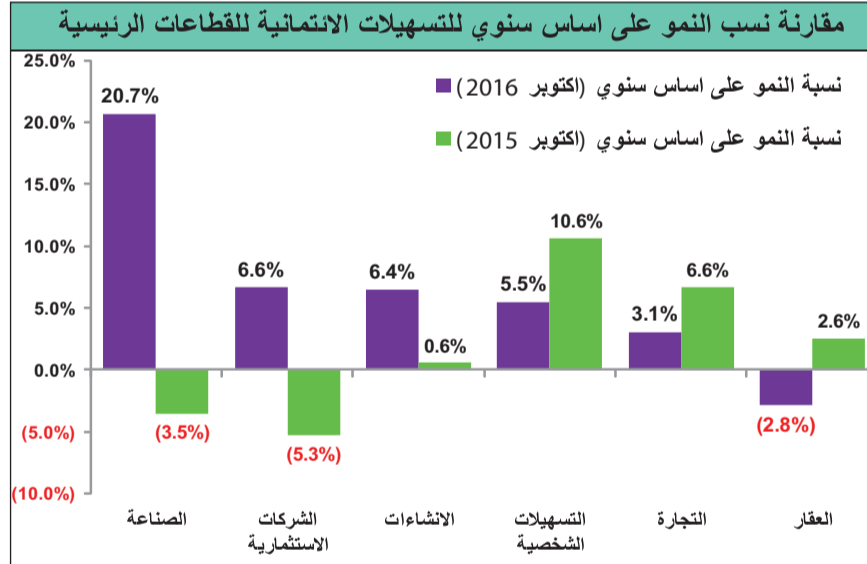
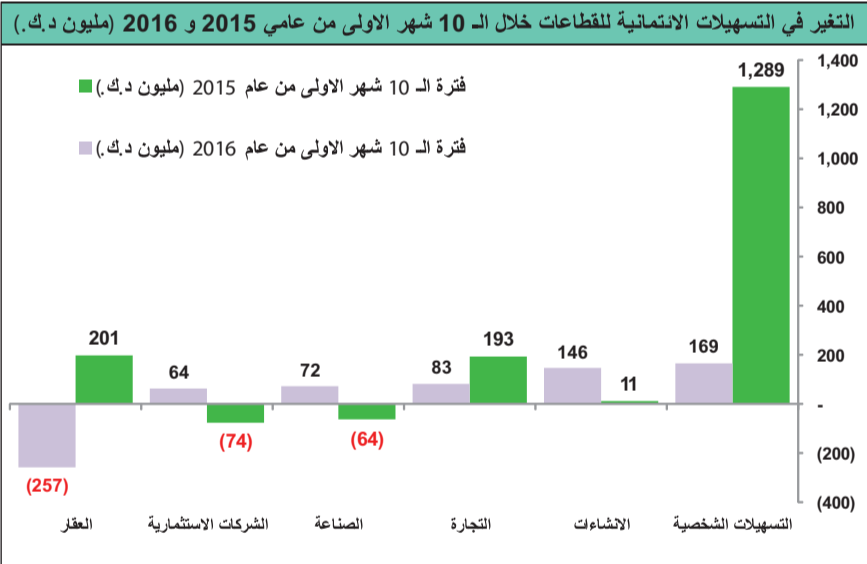
أدى الارتفاع القياسي للبورصة الكويتية منذ بداية هذه السنة الى عودة نمو الإقراض للشركات الاستثمارية لأول مرة منذ الأزمة المالية في 2008. فقد كشفت آخر بيانات الائتمان المعلنة من بنك الكويت المركزي عن نوفمبر أن القروض الى الشركات الاستثمارية بدأت بعكس مسار الهبوط الذي سجلته منذ العام 2008 حيث سجلت خلال الـ 10 أشهر الأولى من العام 2016 نمواً على أساس سنوي نسبته 6.6%. ويعتبر هذا النمو الإيجابي الأول بعد أزمة هذه الشركات في العام 2008، لتبلغ نهاية شهر أكتوبر 2016 حوالي 1.41 مليار دينار. ويؤشر ذلك الى عودة شهية البنوك لإقراض هذه الشركات التي تعمل أغلبها في الاستثمار في الأسهم، ويكشف أن البنوك ترفع اكتشافها على شركات الاستثمار، حيث لم تعد القروض للشركات الاستثمارية تشكل خطراً كبيراً على الوضع الائتماني للبنوك الكويتية، فهي تساهم فقط بـ 4% من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية الإجمالية للقطاع المصرفي. وكانت البنوك حصنت محفظة قروضها بالمخصصات الائتمانية حيث تخطت نسبة تغطية القروض المتعترية بالمخصصات مستوى الـ 200% للقطاع المصرفي.

هبوط عقاري

وعلى الجانب الآخر، شهدت القروض الى القطاع العقاري تباطؤاً في النمو خلال شهر أكتوبر 2016، فقد شهدت أول انخفاض لها على أساس سنوي بنسبة 2.8%، وسجلت محفظة التسهيلات الائتمانية للقطاع العقاري بنهاية شهر أكتوبر 2016 نحو 7.79 مليارات دينار (نسبة مساهمة 22.9% من إجمالي محفظة القروض) وبانخفاض قدره 257 مليون دينار في الـ 10 أشهر الأولى من عام 2016 وبالمقارنة بزيادة قيمتها 201 مليون دينار خلال عام 2015 وارتفاع قدره 289 مليون دينار خلال عام 2014 وذلك نتيجة تباطؤ النمو في السوق العقاري وتراجع سيولته وعودته. وكانت القروض نمت خلال عام 2015 بنسبة سنوية 2% بالمقارنة بنسب نمو 3.8% و6.6% خلال عامي 2014 و2013 على التوالي.

موجة السيولة

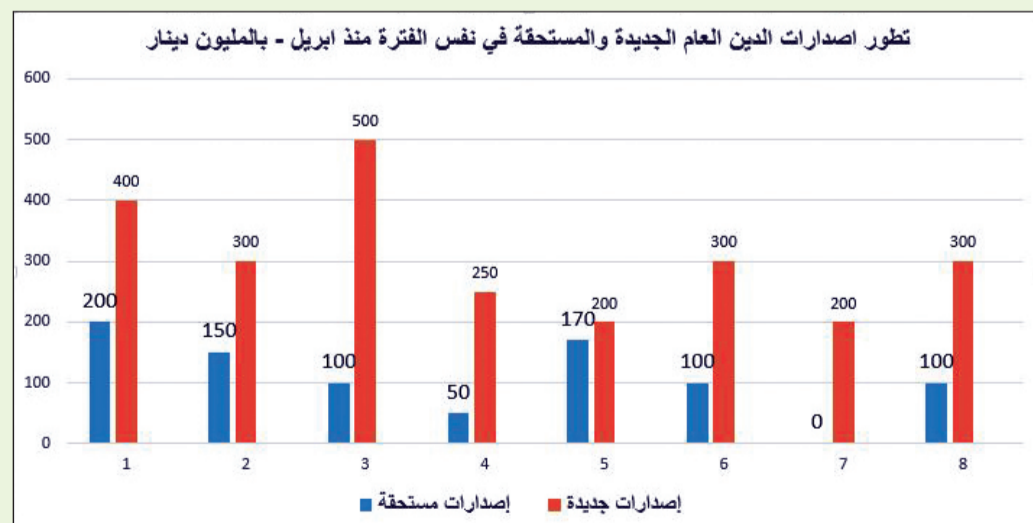
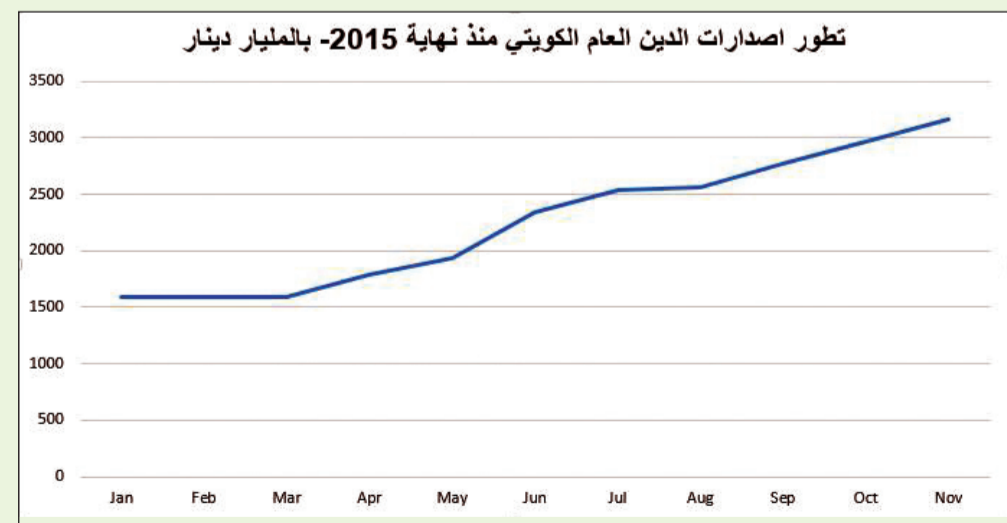
وكان تقديرات المحللين أن السيولة العقارية اتجهت نحو الأسهم بفضل موجة الصعود الأخيرة، بينما جاءت عودة الأسهم للاكتعاش لتفتتح باباً لدى البنوك لإقراض الشركات العاملة فيها من جديد. وكانت بورصة الكويت واصلت زخمها في أسبوعها الثالث على التوالي من العام، لتسجل مؤشرات ومنتغيرات السوق ارتفاعات لم تشهدها منذ أكثر من 3 أعوام، بدعم من السيولة التي ضختها كبرى المحافظ والصناديق على مدار جلسات الأسبوع، ما يمثل دفعة إيجابية للسوق خلال الفترة المقبلة. وحقت القيمة الرأسمالية مكاسب كبيرة منذ بداية العام، حيث بلغت المكاسب في الأسبوع الأول 330 مليون دينار، وفي الأسبوع الثاني بنحو 495 مليون دينار، وقررت في الأسبوع الثالث بنحو 1.2 مليار دينار ليصل إجمالي المكاسب منذ بداية العام نحو 2 مليار دينار بما يعادل 6.6 مليارات دولار بنسبة ارتفاع 7% منذ بداية العام، وشهدت السيولة أعلى مستوى لها منذ يونيو 2013، عندما لامست السيولة في جلسة الأربعاء الماضي مستوى 75 مليون دينار. أما مؤشرات السوق فقد شهدت ارتفاعات قياسية، حيث ارتفع المؤشر السعري 12%، والمؤشر الوزني 7.4%، أما كويت 15 فارتفع 7% منذ بداية العام.



قفزت إلى 3.1 مليارات دينار وتخطت 9.7% من الناتج المحلي

100% زيادة إصدارات الدين العام الكويتي منذ 2015

توقعات بلوغ إجمالي الدين الكويتي 32% من الناتج المحلي بحلول 2021



أحمد موسى

كشفت أحدث بيانات لبنك الكويت المركزي بلوغ رصيد إصدارات الدين العام بنهاية نوفمبر 2016 مستويات 3.16 مليارات دينار بزيادة 200 مليون دينار عن مستوياتها في أكتوبر الماضي. وسجلت إصدارات الدين زيادة قياسية بلغت 100% مقارنة بمستوياتها في نوفمبر 2015 والبالغة 1.57 مليار دينار. وتعادل مستويات الدين العام الكويتي نحو 9.3% من الناتج المحلي للبلاد البالغ نحو 34 مليار دينار في عام 2016.

ارتفاع رصيد الدين العام منذ أبريل

بنحو 1.5 مليار دينار



وتصاعدت وتيرة إصدارات الدين العام منذ أبريل الماضي، بالتزامن مع عزم الحكومة تمويل عجز الموازنة عبر إصدار سندات محلية وتورق بنحو يبلغ ملياري دينار. ومنذ إبريل ارتفع رصيد الدين العام بنحو 1.5 مليار دينار وهي إجمالي إصدارات البنك المركزي من السندات، جانب كبير منها بهدف تمويل عجز

وتنحوي المالية تمويل عجز موازنة العام المالي 2016/2017 عن طريق اقتراض نحو ملياري دينار من السوق المحلية باستخدام أدوات الدين العام واقترض بالدولار ما يعادل 3 مليارات دينار بسندات دين وصكوك من الأسواق العالمية بالإضافة إلى سحب 4.5 مليارات دينار من الاحتياطي العام للدولة.

وبالأدوات المالية المتعارف عليها دولياً. وبدأت وتيرة إصدار أدوات الدين العام في النمو منذ شهر إبريل وتحديداً مع بداية العام المالي 2016-2017 يعادلهما بالعملات الرئيسية القابلة للتحويل. وسمح القسانون بالاقتراض دون التقيد بطرح أدوات الخزنة والسندات لحاملها في السوق المحلية بالإضافة إلى الاقتراض في مختلف الأسواق المالية العالمية طبقاً للأساليب

وإيلى الحد الأقصى لسقف الاقتراض الحكومي وفقاً لقانون الدين العام المعدل في عام 1991 نحو 10 مليارات دينار كويتي أو ما يعادلها بالعملات الرئيسية القابلة للتحويل. وسمح القسانون بالاقتراض دون التقيد بطرح أدوات الخزنة والسندات لحاملها في السوق المحلية بالإضافة إلى الاقتراض في مختلف الأسواق المالية العالمية طبقاً للأساليب

حيث قام «المركزي» خلال عام 2015 بطرح 25 إصداراً من السندات، بلغت قيمتها الاسمية نحو 1.25 مليار دينار لإصدار لاستحقاق ستة بينما استحق خلال الفترة ذاتها 26 إصداراً من الإصدارات السابقة لتلك السندات، بلغ إجمالي قيمها الاسمية نحو 1.3 مليار دينار.